

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة من الممثل
الدائم لكازاخستان إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، يحيل بها
نصّي قائمة تدابير بناء الثقة وإعلان وزراء خارجية الدول
الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا،
الذين اعتمدا في المآتي، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

يشرفني أن أرفق طيّه نصّي قائمة تدابير بناء الثقة وإعلان وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر المعني
بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، اللذين اعتمدا في اجتماع الوزراء المعقود في المآتي يوم ٢٢ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بإصدار نصّي قائمة تدابير بناء الثقة والإعلان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع
السلاح وبتوزيع هذه الوثيقة على جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في أعماله.

(توقيع):
كيرات أبوسيتوف
السفير
الممثل الدائم لكازاخستان

قائمة تدابير بناء الثقة الصادرة عن المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا

(اعتمد بقرار اتخذته اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر)

إن الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (المؤتمر)،

إذ تهدف إلى توطيد التعاون وإلى إيجاد وتعزيز جو من السلم والثقة والصداقة في القارة الآسيوية،

وإذ تسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة المآتي وغير ذلك من وثائق المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، فضلاً عن قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً،

وإذ تأخذ في الاعتبار الأوضاع المحددة القائمة في مناطق مختلفة من آسيا وخصائص هذه المناطق،

قد اعتمدت المبادئ والتدابير التالية التي تفضي إلى تعزيز الثقة في القارة الآسيوية واتفقت على وضعها موضع التنفيذ عملياً على المستوى الثنائي و/أو المستوى المتعدد الأطراف.

١ - أحكام عامة

١-١ تُسلم الدول الأعضاء بأن تدابير بناء الثقة من جهة، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بضبط التسلح وبتزع السلاح، من جهة أخرى، يكمل بعضها بعضاً ويمكن للدول المعنية، رهناً بأوضاع محددة، أن تعمل على تحقيقها في وقت واحد من خلال الاتفاق المتبادل.

٢-١ يؤكد التنوع القائم في آسيا أهمية اتخاذ تدابير ذات أبعاد عسكرية - سياسية وأبعاد اقتصادية وبيئية وإنسانية.

٣-١ وإن تدابير بناء الثقة التي اعتمدها المؤتمر ستطبق بالتدرج وبصورة طوعية. وتتخذ قائمة تدابير بناء الثقة الصادرة عن المؤتمر والتدابير المحددة فيها طابع التوصية. ولأي من الدول الأعضاء أن تختار تدابير معينة ترد في هذه القائمة لتنفيذها حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً. وينبغي للدول الأعضاء أن تسعى بحسن نية وبقدر ما تستطيع إلى تنفيذ ما اختارته من تدابير.

٤-١ وتدابير بناء الثقة الواردة في القائمة لا تُحل بسائر تدابير بناء الثقة والاتفاقات الأمنية و/أو الترتيبات المتعلقة بضبط التسلح وبتزع السلاح التي دخلت الدول الأعضاء طرفاً فيها، وهذه التدابير لن تمس الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقات و/أو الترتيبات.

٥-١ وليس في هذه القائمة ما يحول دون اعتماد الدول الأعضاء تدابير أخرى لبناء الثقة فيما بينها أو مع دول أخرى.

٦-١ وللدول الأعضاء المعنية أن تتبادل المعلومات في سياق تدابير بناء الثقة التي اتفقت عليها. ولها أيضاً أن تنظر في إحالة هذه المعلومات إلى أمانة المؤتمر لنشرها على نطاق أوسع.

٧-١ ولا يجوز للدولة العضو التي تتلقى معلومات بموجب أحكام هذه القائمة أن تفشي هذه المعلومات أو تنشرها أو تنقلها إلى أي طرف ثالث دون موافقة الدول الأعضاء التي قدمت هذه المعلومات.

٨-١ وستستعرض الدول الأعضاء هذه القائمة بانتظام من أجل تحديد أنجع تدابير بناء الثقة وأنسبها وتنفيذها على نطاق أوسع في منطقة المؤتمر والقيام، عند الضرورة، بتغيير أو تعديل تلك التدابير بتوافق الآراء.

٢- تدابير بناء الثقة ذات البعد العسكري - السياسي

يمكن للدول الأعضاء اتخاذ التدابير التالية من أجل ضمان الاستقرار الدائم وتعزيز الثقة المتبادلة على الصعيد العسكري - السياسي، مراعية في الوقت ذاته مصالحها الأمنية المشروعة:

١-٢ تبادل المعلومات، الذي تتفق الدول الأعضاء على نطاقه وإمكانية إجرائه وطرائقه وفقاً لقوانينها ولوائحها الوطنية، والذي يتناول المواضيع التالية:

(أ) مكونات القوات المسلحة؛

(ب) ميزانيات الدفاع؛

(ج) وجود قوات عسكرية أجنبية في أراضي الدول الأعضاء، إذا سمح البلد الذي ينشر هذه القوات بالإفصاح عن هذه المعلومات؛

(د) الإخطار بالأنشطة العسكرية المخطط لها، بما في ذلك التمارين التي تُجرى بمشاركة قوات عسكرية أجنبية، حيثما تتفق الدول الأعضاء المعنية على طرائق مثل هذا الإخطار وثوابته.

٢-٢ دعوة مراقبين من الدول الأعضاء لحضور التمارين العسكرية.

٣-٢ النظر في آليات من قبيل التشاور بشأن الحوادث غير المتوقعة والخطرة ذات الطابع العسكري، وخاصة إذا وقعت مثل هذه الحوادث في مكان قريب جداً من المناطق الحدودية للدول الأعضاء.

٤-٢ تطوير أشكال التعاون التالية بين قواها المسلحة:

(أ) الزيارات المتبادلة للسلطات العسكرية وممثلي كليات الدفاع؛

(ب) الدعوات المتبادلة للمشاركة في العطل الوطنية والأحداث الثقافية والرياضية؛

(ج) تبادل المعلومات بشأن السيرة الذاتية لكبار العسكريين؛

(د) أشكال التعاون الأخرى التي تتفق عليها الدول الأعضاء.

٢-٥ تبادل المعلومات بشأن حالة انضمامها إلى الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بضبط التسليح وبتزع السلاح والاتفاقيات المتعلقة بالفضاء الخارجي، أو حالة تصديقها عليها.

٣- الكفاح ضد التحديات والتهديدات الجديدة

٣-١ ستقوم الدول الأعضاء، وفقاً لتشريعاتها الوطنية، باتخاذ تدابير تعاونية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومنع أنشطة المنظمات الانفصالية والمتطرفة، بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في كل من الدول الأعضاء.

٣-٢ وستتبادل الدول الأعضاء المعلومات المتعلقة بمكافحة الأنشطة الإرهابية والانفصالية المتطرفة وجماعات الجريمة المنظمة وستقوم، عند الضرورة، بوضع آليات لمكافحة أنشطتها. ولتحقيق هذا الغرض، يمكن للدول الأعضاء أيضاً أن تتبادل المعلومات بشأن سلطاتها الوطنية المعنية بإنفاذ القانون وأن تقدم المساعدة في إقامة وتعزيز الاتصالات بين هذه السلطات.

٣-٣ للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لتعزيز التعاون في مجال تقاسم المعلومات من أجل معالجة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها معالجة فعالة.

٣-٤ وستتبادل الدول الأعضاء المعلومات حول ما اتخذته من تدابير لكبح الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والجريمة المنظمة عبر الحدود، والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك أمن النظم المحمولة للدفاع الجوي، فضلاً عن تهريب المتفجرات والمواد السامة.

٣-٥ وستتبادل الدول الأعضاء المعلومات حول حالة انضمامها إلى الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة أو حالة تصديقها على هذه الصكوك، فضلاً عن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٤- تدابير بناء الثقة ذات الأبعاد الاقتصادية والبيئية والإنسانية

لتشجيع وتعزيز تدابير الثقة المتبادلة ذات الأبعاد الاقتصادية والبيئية والإنسانية، يمكن أن تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية وفقاً لقوانينها ولوائحها الوطنية:

٤-١ إنشاء قاعدة بيانات مشتركة ونظام لتبادل البيانات في المجالين التجاري والاقتصادي.

٤-٢ وضع وتطبيق برامج مشتركة بشأن حماية البيئة، ولا سيما في مناطق الحدود، دون المساس بحقوقها والتزاماتها. بمقتضى الصكوك الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

٤-٣ تبادل المعلومات بشأن الكوارث الطبيعية والصناعية التي تقع في أراضيها والتي ترى أنها تؤثر على الدول المجاورة لها.

٤-٤ تبادل المعلومات بشأن سلطاتها الوطنية المسؤولة عن تنمية السياحة والمرافق السياحية الدولية وتقديم المساعدة في إقامة وتعزيز الاتصالات بين هذه السلطات.

٤-٥ تبادل المعلومات بشأن المعاملات المالية المريبة والعمليات المالية غير القانونية وتقديم المساعدة في إقامة وتعزيز الاتصالات بين السلطات المختصة.

٤-٦ تبادل المعلومات بشأن سلطاتها الوطنية المسؤولة عن عمليات إدارة الكوارث والبحث والإنقاذ، بغية تيسير إقامة وتعزيز الاتصالات بين هذه السلطات. وستقوم الدول الأعضاء، عند الضرورة، بتعيين هيئة تنسيق، يؤذن لها بتنظيم التفاعل بين إدارة الكوارث وخدمات الإنقاذ، وإنشاء نظام للمساعدة في حالة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

٤-٧ وضع وتنفيذ مشاريع مشتركة تهدف إلى نشر المعلومات عن ثقافة وتقاليد شعوبها، وتعزيز الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار بين الشعوب.

٤-٨ العمل على إقامة اتصالات بين مؤسساتها العلمية والتربوية ومنظماتها غير الحكومية، بما في ذلك المبادلات العلمية، وتبادل الطلاب، والمناسبات المشتركة، بغرض وضع مقترحات ومشاريع لتحقيق أهداف المؤتمر، بين أمور أخرى.

٤-٩ تعزيز الحوار بين الحضارات، بما في ذلك الحوار بين الأديان.

ألماني، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

إعلان وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، المعتمد في اجتماعهم الوزاري المعقود في ألماتي، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤^(١)

نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، قد اجتمعنا اليوم في ألماتي لتبادل الآراء بشأن الحالة الراهنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي ونستقصي إمكانيات زيادة التعاون وتوطيد السلام والأمن في آسيا.

إن الحالة في القارة الآسيوية وفي العالم تشهد تغيراً سريعاً. والسلام والتنمية والتعاون هي الاتجاهات الرئيسية السائدة، بيد أن الأخطار التي تهدد السلام والأمن، مثل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والمظاهر العنيفة للانفصالية والتطرف، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وإمكانية وقوعها في أيدي الإرهابيين، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والصراعات والنزاعات الإقليمية، والاحتلال الأجنبي، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما الفقر، والاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا تزال قائمة. وهذه الأخطار والاحتمالات ذات طابع عالمي وينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود متعددة الأطراف للتصدي لها بطريقة فعالة. وتتسم الحالة في آسيا بتنوع أنظمتها السياسية والاقتصادية وبتقاليد ثقافية الفريدة، ومن ثم لا بد من إيلاء الاهتمام الواجب لهذه الخصائص في صياغة نهج تعزيز الأمن والازدهار لشعوبنا.

ونحن نشدد على أن الهدف الرئيسي للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا هو المساهمة في تعزيز جو من السلام والأمن في آسيا. وفي هذا الصدد، يمثل المؤتمر منتدى تتسنى فيه مناقشة آفاق تفاعلنا وصياغة النهج المتعددة الأطراف الملائمة من أجل تعزيز التعاون وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة ألماتي.

ونحن نؤكد من جديد التزامنا بدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنها.

ونحن ندرك ما لتدابير بناء الثقة من دور خاص في تعزيز التعاون وزيادة تنمية جو من السلام والثقة والصداقة في آسيا وفي تهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد حلول للمشاكل في المجالات العسكرية - السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والإنسانية، والثقافية.

وتظهر التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية مؤخراً أن النهج المتعددة الأطراف القائمة على أوسع دعم دولي ممكن هي السبيل الأكثر فعالية لمواجهة تحديات العالم المعاصر. ومن ثم، نحن نؤكد من جديد الدور المحوري للأمم المتحدة في صون وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة دولياً وفقاً لميثاقها. ونشدد على الحاجة

(١) صدر في الأصل كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن تحت الرمز A/59/541-S/2004/873 في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة لجعلها أكثر استجابة للتحديات التقليدية والجديدة ومنتفق على العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

ونحن نؤكد من جديد أنه ينبغي للمجتمع الدولي احترام وحدة العراق واستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية، بما في ذلك حق الشعب العراقي ككل في التحكم في موارده المالية والطبيعية. ونرحب بالبيان الذي أصدرته الحكومة العراقية المؤقتة والذي يفيد باعتمادها إقامة علاقات طيبة بين العراق والدول المجاورة له، على أساس الاحترام المتبادل ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، فضلاً عن الالتزام بالمعاهدات والترتيبات القائمة، لا سيما المعاهدات والترتيبات ذات الصلة بالحدود المعترف بها دولياً، وندعو العراق والدول المجاورة له إلى التعاون الحثيث لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك عن طريق القضاء على أي وجود للإرهاب في أراضيها. ونحن نؤيد بدء العملية السياسية في العراق على النحو المبين في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ونشدد على أنه ينبغي للأمم المتحدة القيام بدور محوري في هذه العملية. ونرحب بالمؤتمر الدولي المعني بالعراق الذي سيعقد وشيكاً في مصر في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ونحن نؤيد عملية إعادة البناء السياسية والاقتصادية في أفغانستان ونشجع جميع البلدان، بما فيها الدول المجاورة، على تكثيف الجهود لمساعدة الحكومة الأفغانية على تعزيز الاستقرار، وتعمير الاقتصاد، ومكافحة الإرهاب وإنتاج المخدرات في البلد. ونرى أيضاً أن من الضروري مواصلة الجهود الجماعية لرسم استراتيجية شاملة من الإجراءات الدولية لمكافحة خطر المخدرات النابع من أفغانستان. ونرحب بالانتخابات الرئاسية في أفغانستان بوصفها أحد العناصر الرئيسية في عملية بون والخطوة الأولى الأهم صوب إنشاء مؤسسات الدولة الجديدة استناداً إلى المبادئ الديمقراطية.

ونحن نعرب عن القلق إزاء الحالة في الشرق الأوسط وندعو جميع الأطراف المعنية إلى استئناف المفاوضات للمساعدة في التوصل إلى سلام شامل ودائم وعادل، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ونحن نرحب بالمبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، لا سيما خريطة الطريق، حسبما أيدها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥١٥ (٢٠٠٣) وتصور الرئيس بوش.

ونحن نؤيد إرساء السلام والاستقرار في جنوب القوقاز، مما سيخدم مصالح جميع الدول المعنية ويعزز الاستقرار في المنطقة الأوروبية الآسيوية بأسرها، عن طريق التسوية السلمية للصراعات على أساس معايير القانون الدولي ومبادئه وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحن نؤيد عملية محادثات الأطراف الستة الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية عن شبه الجزيرة الكورية وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها. وندعو إلى الإنجاز المبكر لاتفاقات مقبولة على نحو متبادل من شأنها أن تعزز السلام والأمن والتعاون في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا ككل.

ونحن ندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والمظاهر العنيفة للانفصالية والتطرف ومنتفق على تعزيز جهودنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في مكافحة هذه الأخطار المشتركة التي تقوض الأسس

ذاتها التي يقوم عليها السلام والأمن الدوليان. وينبغي أن يكون الكفاح ضد هذه الأخطار عالمياً وشاملاً ومطرداً، وليس انتقائياً أو تمييزياً، وله أن يتجنب الكيل بمكيالين.

ونحن نؤيد تأييداً قاطعاً البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (S/PRST/2004/31) والذي يدين الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً في الاتحاد الروسي.

ونحن نؤكد من جديد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يمثل خطراً على السلام والأمن الدوليين، وندعو جميع الدول إلى أن يفي كل منها بالتزاماته في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، من المهم أهمية حيوية منع الجماعات الإرهابية والإجرامية من محاولة اقتناء الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والمشعة، ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها، وينبغي تشجيع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من هذا الخطر تشجيعاً كبيراً.

ونحن نشدد على أن الجهود الدولية الرامية إلى منع الانتشار النووي ينبغي ألا تضر بحقوق الدول في الحصول على التكنولوجيا والمواد النووية واستخدامها في الأغراض السلمية، وفقاً للالتزامات كل منها بموجب اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحن ندرك أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يمثل أحد العناصر الحيوية في الأمن والاستقرار في آسيا. ومن ثم فإننا نشدد على أهمية تطوير الحوار الإقليمي ودون الإقليمي وتعزيز النُهُج التعاونية المتعددة الأطراف فضلاً عن اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، لتعزيز التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي ورفاه شعوبنا واحترام حقوق الإنسان.

ونحن نؤيد المبادرات المختلفة المتخذة على صعيد متعدد الأطراف أو فردي لتطوير الحوار فيما بين الحضارات الذي يمثل واحدة من الأدوات الرئيسية لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره وكذلك التعصب، ولتعزيز التعايش السلمي فيما بين المنتمين إلى ديانات أو ثقافات مختلفة.

واليوم قد اتخذنا قرارات تنم عن نتائج العمل الذي قامت به الدول الأعضاء لإنجاز المهام التي حددها رؤساء الدول و/أو الحكومات في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٢ المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ولمواصلة عملنا في التحضير لمؤتمر القمة المقبل.

آلماي، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

— — — — —